فى ردّ قول عمر الخيّام رباعى من مي خورم وهر كه چو من اهل بود • مي خوردن من
بنزد او سهل بود • مي خوردن من حق بازل ميدانست • كر من نخورم علم خدا جهل بود
بقوله رباعى كفتى كه كنه بنزد من سهل بود • اين نكته نكو پيش آنكه او اهل بود • علم ازلى
علّة عصيان كردن • نزد عقلا ز غايت جهل بود • وتفصيل ما نبّه عليه ذلك الفاضل
وهو ما قيل العلم تابع للمعلوم على انهما يتطابقان والاصل فى هذه المطابقة هو المعلوم
الا ترى ان صورة الفرس مثلا على الجدار انّما كانت على هذه الهيئة المخصوصة لان الفرس
فى حدّ نفسه هكذا ولا يتصور ان ينعكس الحال بينهما فالعلم بانّ زيدا سيقوم
غدا مثلا انّما يتحقق اذا كان هو فى نفسه بحيث يقوم فيه دون العكس فلا مدخل
للعلم فى وجوب الفعل وامتناعه وسلب القدرة والاختيار والّا لزم ان لا يكون
تعالى فاعلا مختارا لكونه عالما بافعاله وجودا وعدما ومن هنا تبيّن انّ من قدر
الشبهة التى تمسّك بها الخيّام ثم قال ولو اجتمع جملة العقلاء لم يقدروا على ان
يوردوا على هذا الوجه حرفا الّا بالتزام مذهب هشام وهو انّه تعالى لا يعلم
الاشياء قبل وقوعه قد ضلّ واضلّ وكذا من قال ولقائل ان يمنع كون العلم تابعا
للمعلوم بمعنى انه لا يتعلق الّا بعد وقوعه فانّ لله تعالى عالم فى الازل بكل شئ
انه يكون او لا يكون وحينئذ يلزم الوجوب او الامتناع مسئلة يناسب
ذكرها لمساق الكلام فى هذا المقام وهى انه لا يقع الطلاق بانت طالق فى مشيّة
الله تعالى ويقع بانت طالق فى علم الله تعالى لانّ العلم تابع للمعلوم فلا يمكن تعلّق
وقوع الشئ بعلمه تعالى بخلاف مشيّته فانّها متبوعة ووقوع الكائنات
تابعة لها ولما لم يصحّ معنى التعليق فى الثانى فالمراد معنى التشبيه للاشتمال لمشيّته
كما فى زيد فى نعمه ولا حاجة الى التجوّز فى العلم وهذا هو السرّ فى كون التعليق
متعارفا دون التعليق بالعلم الّا ما سبق الى بعض الافهام من انّ ذلك لانّ

مشيئة

مشيّة الله تعالى متعلقة ببعض الممكنات دون البعض فامّا علمه تعالى فمتعلق بجميع الممكنات
والممتنعات اذ لا تاثير لما ذكره فى الفرق المذكور كما لا يخفى على من تامّل والله
الهادى الى سبيل الرشاد والذى نسب الى ابى الحسن الاشعرى من الاستدلال على
وقوع التكليف بالمحال بان يقال الله تعالى عالم فى الازل بانّ ابا جهل لا يومن اصلا
فان آمن ينقلب علمه تعالى جهلا وهو محال فالامر بالايمان يستلزم ان يكون المتقول
تكليفا بالمحال المتحول ولا استدلال له على الطلب المتقول وجه معقول مذكور فى موضعه
فان قلت علمه تعالى بموت ابى جهل على الكفر كان ثابتا حال وجوده ولا موت له على الكفر
وحينئذ فكيف يصحّ تعليل الواقع بما لا يقع بعد قلت علمه تعالى ليس بزمانى فلا تاخر
زمانا للمعلوم المذكور بالقياس اليه فانّ نسبة التأخير والتقديم بحسب الزمان
انّما تجرى بين الزمانيين بل نقول كل الحوادث وجميع الكائنات واقعة نظرا اليه تعالى
والى علمه المنزّه عن النسب الزمانية فى ازمنة المخصوصة واوقاتها المحدودة ولا
منتظر بالقياس اليه انّما ذلك بالقياس الى من يمرّ عليه اجزاء الزمان ويجرى عليه
احكام تقلّب الالوان ويتفاوت عنده حال متى بالمضى والاستقبال ولذلك
قال المحققون من الحكماء ان علمه تعالى حضورى وارادوا بذلك الحضور وجود المعلوم فى
الخارج فان قلت هل لا يلزم حينئذ ان لا تكون الاشيا قبل وجودها معلومة له تعالى
قلت ان اريد بالقبلية القبلية الزمانية فالملازمة ممنوعة وقد نبّهت على سند المنع
قبل هذا وان اريد القبلية الذاتية فالمذكور غير محذور فانّ غاية ما يلزم منه ان
لا يكون علمه تعالى علّة لوجود معلوماته ولا فساد فيه فان قلت كيف الحال فى
المعدومات التى لا حظّ لها من الحضور بالمعنى المذكور قلت انهم يقولون لها وجود
فى المبادى العالية وكفى ذلك الوجود حضورا فى حقها وتحقيق الكلام فى هذا المقام
يستدعى مجالا فوق مجالنا هذا فلنعد الى ما كنّا فيه ذكر صاحب الكشاف فى تفسير

Copyright © King Saud University